الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏⵜⵡⵓⵔⵉⵖ ⵖⵓⵎⵓⵔⵉⵖ
UNION NATIONALE DU TRAVAIL AU MAROC

نداء
فاتح ماي 2023

الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب يخلد فاتح ماي 2023
تحت شعار" تعبئة وطنية لمواجهة غلاء المعيشة "

الإخوة والأخوات، العمال والعاملات، الأجراء والأجيرات،
المستخدمون والمستخدمات، الموظفون والموظفات...

تخلد الطبقة العاملة الوطنية العيد الأممي للعمال في سياق اجتماعي متأزم، نتيجة موجة غلاء الأسعار بشكل غير مسبوق، سواء في المحروقات أو في جل المنتجات والخدمات الأساسية، بما في ذلك المنتجات المحلية ، مما أثر بشكل سلبي على القدرة الشرائية للمواطنين وخلقت موجات متصاعدة من الغضب في ظل عجز حكومي ومسوغات غير مقنعة، خاصة مع غياب أي إجراءات حمائية أو برامج استعجالية لمواكبة ودعم الفئات الاجتماعية المتضررة، وفشل مخرجات الحوار الاجتماعي في التخفيف من هذه الأزمة .

وقد حذرالاتحاد الوطني للشغل بالمغرب سواء من خلال بلاغات مكتبه الوطني أو عبر ممثليه بمجلس المستشارين، من تداعيات استمرار الارتفاع المهول لجل المنتجات والخدمات الأساسية، وعلى رأسها المواد المرتبطة بالمعيش اليومي للمغاربة والمحروقات، التي طالبنا بإجراءات ملموسة لضمان الأمن الطاقي، وعلى رأسها حل إشكالية مصفاة لاسمير، سيما في ظل وضع دولي متأزم، لكن لم تتعاط الحكومة المغربية بالمسؤولية اللازمة مع هذا الواقع، فمشروع قانون مالية سنة 2023، كان بعيدا عن سن إجراءات جديدة، للتحكم في الأسعار وضبط التضخم والزيادة العامة في الأجور والإصلاح الجبائي، بالإضافة إلى إيجاد حلول جذرية للملفات الفئوية المتضررة، واعتماد منهجية تشاركية وتكاملية مع هيئات المجتمع المدني، بما في ذلك مع فئات عريضة من ممثلي الأجراء والشغيلة الوطني، ولكن يبدو أن الحكومة الحالية تدبر ميزانية البلاد بمنطق محاسباتي ورقمي جامد، وكأننا نعيش ظروفا عادية ولا نخشى من أي تأثير داخلي أو خارجي على الوضع الاجتماعي بالبلاد، ولا ضرورة للجوء إلى إجراءات استثنائية لضمان التطويق الاستباقي للقلاقل الاجتماعية التي تؤثر على الاستقرار وعلى استدامة الاستثمار.

إننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، ما فتئنا نؤكد من خلال جميع مواقفنا المعلنة رسميا، على رفضنا للا مبالاة الحكومة الحالية إزاء انهيار القدرة الشرائية لعموم الأجراء والفئات الشعبية، نتيجة استمرار موجة الزيادات المهولة في الأسعار دون حسيب أو رقيب، وتجميد الأجور والتعويضات، وضرب الحريات النقابية والتأويل المتعنت للقوانين التنظيمية للتمثيلية النقابية بقصد الإقصاء والتهميش لبعض المنظمات النقابية الجادة، وعلى رأسها الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، الذي يخلد هذه السنة الذكرى 50 لتأسيسيه، وما يناهز نصف قرن من العطاء والانحياز التام للمطالب المشروعة للشغيلة الوطنية، لهذا اخترنا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب أن نتظاهر في العيد الأممي للعمال هذه السنة تحت شعار " تعبئة وطنية لمواجهة غلاء المعيشة " من أجل التعبير عن الغضب والاحتجاج الكبير عن الوضعية الكارثية التي يعيشها المواطن والأسرة المغربية.

الإخوة والأخوات، العمال والعاملات، الأجراء والأجيرات،
المستخدمون والمستخدمات، الموظفون والموظفات...

إن الاتحادالوطني للشغل بالمغرب إذ يهنئ الشغيلة المغربية بعيدها الأممي ويحيي عاليا صمودها وانخراطها المسؤول في الإنتاج الوطني رغم التداعيات الاجتماعية الحالية، فإنه يدعوها إلى تعبئة وطنية شاملة لمواجهة غلاء المعيشة، مع الاستمرار في نضالاتها تحقيقا للعدالة الاجتماعية وتحصينا للمكتسبات وكرامة المواطن والأجير، وعليه يؤكد مايلي :

1. يحيي عاليا صمود كل مكونات الشغيلة المغربية، امام تردي الأوضاع الاجتماعية ويؤكد انحيازه الدائم إلى مطالبها العادلة والمشروعة، ويدعوها إلى توحيد نضالاتها، والالتفاف حول العمل النقابي الجاد والمسؤول؛

2. يدعو الحكومة إلى استعجالية وقف نزيف القدرة الشرائية، من خلال خفض وتسقيف الأسعار، وإحداث توازن بين الاستيراد والتصدير للتحكم في التضخم واتخاذ إجراءات استعجالية للحفاظ على الأمن الغذائي للمغاربة، كما يطالبها باتخاذ إجراءات لتحسين دخل الشغيلة المغربية، عبر مراجعة الضريبة على الدخل وإعادة النظر في الرواتب والأجور ومراجعة أرباح شركات المحروقات، بدءا باعتماد زيادة مباشرة في الأجور وإقرار دعم مباشر للأسر، لمواجهة استفحال الغلاء في أسعار المنتجات المعيشية، مع مطالبته بتعزيز آليات الرقابة للدولة، من أجل حماية القدرة الشرائية للطبقة العاملة ولعموم المواطنين؛

3. يطالب الحكومة بالمبادرة إلى فتح حوار وطني حقيقي ومتعددة الأطراف، لتطويق الأزمة الاجتماعية التي تمر بها بلادنا، وتفعيل الحوارات القطاعية التي أدى تجميدها إلى تصاعد وثيرة الاحتجاجات، ويدعو مختلف القطاعات الحكومية إلى تحمل مسؤولياتها لضمان استدامة السلم الاجتماعي؛

4. يطالب بالتعجيل بإخراج أنظمة أساسية عادلة ومنصفة ودامجة بالمؤسسات العمومية لمختلف الفئات التي لا تزال خارجها، مع إعادة النظر في منظومة الأجور وتحسين القدرة الشرائية لعموم الأجراء والمتقاعدين بما يصون كرامتهم، ويؤمن متطلبات عيشهم الكريم، وخاصة في ظل ارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات غير معقولة، بالإضافة إلى إنصاف ضحايا خارج السلم، الشهادات العليا، المتصرفين، الدكاترة، المساعدين الإداريين والمساعدين التقنيين، التقنيين،... وكل العاملين بالإدارات والمؤسسات العمومية؛

5. يدعو إلى تكريس الحق في التنظيم وممارسة الحريات النقابية، من خلال توفير كافة الضمانات، والشروط الملائمة لتمكين الفاعل النقابي من الاضطلاع بدوره التمثيلي داخل المقاولة والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي بناء علاقات مهنية سليمة تخدم مصلحة العمال والمشغلين على حد سواء، بالإضافة إلى الارتقاء بالتشريعات الوطنية وتكييفها مع مقتضيات المعاهدات والاتفاقيات الدولية الصادرة عن منظمة العمل الدولية، والخاصة بالمفاوضة الجماعية، ومراجعة بعض مقتضيات القانون الجنائي التي تضيق على الحرية النقابية (الفصل 288)، والابتعاد عن مواجهة الاحتجاجات والإضرابات بالتدخل العنيف والاعتقالات والطرد في حق مؤسسي المكاتب النقابية داخل المؤسسات الإنتاجية الخاصة؛

6. يطالب بمراجعة المنظومة التشريعية والتنظيمية المتعلقة بانتخابات ممثلي المأجورين ومناديب العمال، من خلال العمل على تقنين المشهد النقابي وترشيده عبر سن قوانين وممارسات لتقوية المنظمات النقابية والحفاظ على استقلاليتها، لتكون فاعلة ومؤثرة وتقوم بدور الوسيط الاجتماعي المعول عليه لاستدامة السلم الاجتماعي؛

7. رفض أي إصلاح لأنظمة التقاعد في غياب مقاربة تشاركية حقيقية تضمن حقوق ومكتسبات المنخرطين والمتقاعدين، وعلى الحكومة أن تتحمل مسؤوليتها بما يضمن تحسين قدرتهم الشرائية وحقهم في الحماية الاجتماعية؛

8. يحث على الإسراع في إصلاح أنظمة التعاضد وضمان حكامتها، وذلك عبر إعادة النظر في الإطار التشريعي والتنظيمي للقطاع التعاضدي، وملاءمة السياسات العمومية المتعلقة بالحماية الاجتماعية، بالإضافة إلى إحداث هيئة مستقلة لها من الإمكانات القانونية ما يضمن حكامة قطاع التعاضد وضمان إشراك الشركاء الاجتماعيين في مجموع هيئات الحماية الاجتماعية؛

9. يثمن كل ما أنجزته الدبلوماسية المغربية تحت قيادة جلالة الملك حفظه الله من أجل صون السيادة الوطنية على كافة التراب الوطني وأقاليمنا الجنوبية بالصحراء المغربية؛

10. يؤكد دعمه المستمر لحق الشعب الفلسطيني في الحرية والكرامة ضمن دولته الحرة وعاصمتها القدس الشريف، ويجدد إدانته للاعتداءات المستمرة للكيان الغاصب على المسجد الأقصى ومحيطه المبارك، كما يؤكد موقفه المبدئي الرافض للتطبيع مع الكيان الصهيوني.

وختاما فإن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب يدعو الشغيلة المغربية بكل أطيافها، إلى المشاركة المكثفة في تظاهرات ومسيرات فاتح ماي 2023، رفضا لتغول الأسعار وانهيار القدرة الشرائية، واحتجاجا على انسحاب الحكومة وتخليها عن مسؤوليتها اتجاه المواطنين والطبقة العاملة وتركها فريسة لتجار الأزمات من دعاة الاحتكار، عوض حماية القدرة الشرائية للشغيلة وضمان تكافؤ الفرص وتكريس النزاهة والشفافية والعدالة الاجتماعية، بكل الوسائل النضالية والقانونية المتاحة.

الأمين العام

العنوان : رقم 20، زنقة باستور حي الليمون، الرباط | الهاتف : 0537263545 (212+) | الفاكس : 0537263546 (212+)
البريد الإلكتروني: contact@untm.org.ma | الموقع الإلكتروني: www.untm.org.ma